

بالاسم أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميّز بينهما إلا الإعراب كما في مسألة «لأناكل السمك، وتشرب اللبن» فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب لكن الاسم ليس له ما يعينه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل في الاسم أصلاً والمضارع فرعاً، قال، والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى بالإعراب بخلاف المشابهة التي اعتبرتها.

وعلق ابن هشام على كلام ابن مالك بقوله:

وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإن البصريين لا يسلمون بقبوله ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسلمون ويرون إعرابه كالاسم. وابن مالك سلّم، وأدعى أن الإعراب بالشبه<sup>(١)</sup>. وعطف عامل حذف، وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد: ويمثل ابن مالك لهذا العطف بقوله تعالى: «والذين تبوءوا الدار والإيمان»<sup>(٢)</sup> أصله كما يقول ابن مالك: واعتقدوا الإيمان فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه، وفي تبوءوا معنى لازموا وألفوا: وقول الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً<sup>(٣)</sup>

أى وسقيتها والجامع: الطعم

وزججن الحواجب والعيونا<sup>(٤)</sup>

أى وكحلن، والجامع: التحسين.

وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب لتعذر العطف.

(١) السيوطي، مع الهوامع، ص ١: ١٨.

(٢) سورة الحشر، آية ٩.

(٣) السيوطي، شرح شواهد المعنى، ص ٣١٣، المطبعة البهية بمصر.

(٤) شرح ابن عقيل، ص ٢: ١٨٠.